

متطلبات نجاح إتفاق الشراكة الأورو جزائري

بقلم الأستاذ : ناصر مراد

كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

جامعة البليدة

الملخص

تشكل الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ضرورة حتمية لمصلحة الطرفين ، و لتفعيل الإقتصاد الوطني بحيث تسمح بتطوير تنافسية الإقتصاد و الاندماج في الإقتصاد الدولي . و تطرح الشراكة الأوروبية الجزائرية عدة قضايا و التي تشكل شروط نجاح هذه الشراكة و إستمرارها ، لذلك يجب تحديد شروط تنفيذها مع مراعاة الاختلاف الموجود بين الطرفين . و قد تناولت الدراسة مختلف هذه الشروط من خلال التطرق إلى تأهيل المؤسسة الجزائرية ، تأهيل محيط المؤسسة ، تأهيل التكوين و الإجراءات المرافقة

المقدمة

في سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، والذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من الفاتح سبتمبر 2005، تعتبر الشراكة إتفاق بين طرفين فأكثر لتحقيق أهداف معينة و محددة الزمن ، و تركز الشراكة على الثقة و حسن النية بين الأطراف المعنية ، و تتضمن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة أي إلى غاية سنة 2017 ، قصد إقامة منطقة تبادل حر ، و تقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج MEDA قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية . إلا أن هذا الإتفاق يتم بين اتحاد

أوروبي متطور تكنولوجيا و فنيا و ماليا و منتجات ذات قدرة تنافسية عالية ، بينما نجد الإقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات (97% من إجمالي الصادرات)، و تشتغل طاقاته الإنتاجية أقل من 50 % ، كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية و أزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية .

و إنطلاقا من هذا التباين الذي يميز الطرفين يتطلب إتفاق الشراكة ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي توفر عدة عناصر النجاح على جميع المستويات . في هذا المجال نتساءل عن الإجراءات التي يجب إتخاذها لضمان نجاح إتفاق الشراكة الأوروبي ؟ من خلال هذه الدراسة سنتطرق إلى العناصر التالية :

- تأهيل المؤسسات الجزائرية

- تأهيل محيط المؤسسة

- تأهيل التكوين

- الإجراءات المرافقة

أولا : تأهيل المؤسسات الجزائرية

نقصد بالتأهيل على أنه تحضير و تكييف المؤسسة و محيطها وفق متطلبات التبادل الحر ، مع إدخال آليات للتقدم قصد تقوية نقاط القوة و إمتصاص نقاط الضعف التي تتعلق بالمؤسسة⁽¹⁾ . و يعمل التأهيل على تحسين أداء المؤسسة من خلال القضاء على نقاط الضعف ، و تحسين نقاط القوة و هذا يستدعي إتخاذ مجموعة من الإجراءات في ظل المنافسة الدولية ، و التكيف مع التحولات الإقتصادية الدولية قصد الاندماج في الإقتصاد الدولي ، و الإستعداد للمنافسة التي ستتبع عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري ، و بذلك تصبح المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة تنافسية على مستوى الأسعار و الجودة و قدرة على مواكبة تطور الأسواق ، و في هذا المجال يجب مراعاة ما يلي:

1 - www. mir - algeria 3 org, la mise à niveau des entreprises, site web de ministère de l'industrie, consulté le 13 /09/2008.

- الإنتاج بالمواصفات الدولية

- إعتداد المنافسة الشديدة كمتغير ضمن إستراتيجية المؤسسة

- الإهتمام بالتصدير و الإندماج في السوق الدولي

و يعتبر التأهيل عملية مستمرة في الزمن و تتركز على التجديد ، التطوير و البحث ، ولتنفيذ برنامج التأهيل يجب توفر إرادة قوية للتغيير ، بالإضافة إلى إمكانية تحسين الوضع المالي و الإقتصادي للمؤسسة ، أي يجب أن يكون تقرير الخبير الخاص بتشخيص المؤسسة إيجابيا ، بالإضافة إلى ذلك يتوقف نجاح التأهيل على إتخاذ عدة إجراءات تتمحور في العناصر التالية :

- تجديد أساليب التنظيم و الإنتاج ، الإستثمار و التسويق ، و كذلك التحكم في التكاليف و الجودة وفق قواعد السوق .

- إقرار برنامج و هياكل كفيلة بتنفيذ التأهيل .

- التركيز على الموارد البشرية من خلال الإهتمام بالتكوين الذي يعمل على الإنتاج بالمقاييس الدولية ، و بالتالي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة .

- تحسين عناصر المؤسسة في ظل التسيير المركزي.

- مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي و برامج إعادة التأهيل قصد تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية .

- التحكم في أساليب التسيير و التسويق مع إستيعاب التكنولوجيا المتطورة .

- ترقية الإستثمار المباشر و الشراكة الصناعية

و يهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق ما يلي :

- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا⁽²⁾ .

2- قصاب سعديّة ، الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي ، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2003 .

- تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و ترقية الصناعات المنافسة .
- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية .
- نقل المؤسسة من وضعية غير جيدة و أقل تنافسية إلى وضعية أفضل و أقدر على الإستمرار في ظل محيط تنافسي يتميز بالتهديدات و الفرص ، فالتأهيل يسمح للمؤسسة باستغلال الفرص التي يقدمها المحيط و تجنب التهديدات التي تؤثر على إستمرارها⁽³⁾ .
- ضمان شروط الإنتاج و بالتالي تحسين الإنتاجية و جعلها أكثر تنافسية سواء على المستوى المحلي أو الدولي بالإضافة إلى المساهمة في النمو الإقتصادي .
- و يتطلب تأهيل المؤسسة إتخاذ عدة إجراءات و التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و تمكين نظام الإنتاج من التكيف مع متطلبات السوق الدولي، وتشمل هذه الإجراءات ما يلي :
- إعداد سياسة إقتصادية تعمل على رفع المستوى التأهيلي للمؤسسات .
- توفير الآليات الضرورية التي تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي و الجزئي .
- تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني.⁽⁴⁾
- تحسين طرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط .
- عصنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات و أساليب التسيير وفق المعايير الدولية .
- تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها و هيكلة أسعارها وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية.

3 - ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان بابنات ، دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر ، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الاندماج في الإقتصاد العالمي ، العدد الثالث ، المدرسة العليا للتجارة ، 2007 ، ص 48 .

4 - زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف ، 2005 ، ص 49 .

- تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة الشاملة، والحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO ، و الذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات و قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية .
- إعتتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها ، مع ضرورة الإهتمام بالتصدير كهدف أساسي وإستراتيجي للمؤسسة⁽⁵⁾ .
- تحويل التكنولوجيا و إقتناء رخص الإختراعات .
- إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء .
- تجديد التجهيزات و تحديث تقنياتها و التي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف و تحسين الإنتاجية .
- دعم الإمكانيات المالية الذاتية .
- الحرص على التوازن المالي .
- التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد إستعمال القروض .
- بالإضافة إلى الإجراءات السابقة يجب قياس و تحليل أداء كافة أفراد المؤسسة⁽⁶⁾
- قصد التحسين المستمر للنتائج في جميع المجالات و الوصول إلى التميز و التفوق مما يؤهلها إلى تحقيق ميزات تنافسية .
- و لقد قامت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة ، و الذي ينقسم إلى

ك بن عزوز محمد ، الإقتصاد الجزائري بين تفعيل الإصلاحات الإقتصادية و الشراكة الأجنبية ، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة . واقع و رهانات ، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2005 .

6 - Lamiri Abdelhak, la mise à niveau: Enjeux et pratiques des entreprises algériennes, revue des sciences commerciales et de gestion, N2, ESC, Alger, 2003, p 48 .

ثلاثة مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002 ،
والثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005، و الثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة
2005 إلى 2008⁽⁷⁾ ، و يهدف هذا البرنامج إلى تحديث أنظمة الإنتاج و تكييفها مع التطورات
الحاصلة في الدول المتقدمة حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة العالمية . وعلى هذا
الأساس يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية عملية ضرورية لحمايتها من المنافسة الشديدة،
و تحقيق بعض المزايا التنافسية التي تضمن لها البقاء و النمو .

ثانيا : تأهيل المحيط

ترتبط القدرة التنافسية للمؤسسة بطبيعة محيطها لذلك يجب إتخاذ عدة إجراءات على
مستوى المحيط لتمكين المؤسسة بمواكبة تحولات المحيط المحلي و الدولي، في هذا
السياق تتمحور هذه الإجراءات فيما يلي:

- إعادة النظر في محيط المؤسسة و ذلك بتجديد وظيفة الإنتاج ، وظيفة التسويق و
وظيفة التمويل و ذلك وفق قواعد إقتصاد السوق .

- تهيئة مناخ إستثماري محفز من خلال القضاء على البيروقراطية و إدخال المرونة على
قوانين الإستثمار بما يشجع الإستثمار المحلي و الأجنبي .

- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنى التحتية الضرورية لإستغلال
المؤسسة .

- وضع محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد حث و تنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي
و الدولي⁽⁸⁾ .

7 - كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة
بسكرة ، العدد 08 ، 2005 ، ص 66.

8 - زباط عبد الحميد ، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري ، مجلة إقتصاديات
شمال إفريقيا ، العدد 00، جامعة الشلف ، 2004 ، ص 60 .

- تجديد و توسيع شبكات المواصلات و ذلك بإحداث خدمات جديدة مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية و السعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي
- تطوير قطاع النقل و تحسين مستوى البنية الأساسية للطرق و الموانئ البحرية و الجوية.
- إشراك القطاع الخاص في الإنتاج و الصيانة في البنية التحتية و الخدمات العامة الحضرية .
- مراجعة الإطار القانوني في إتجاه تشجيع الإستثمار و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى تحرير التبادل التجاري .
- مراجعة التشريع الجزائري قصد ملاءمته مع التشريع الدولي و الذي يشمل القانون التجاري و القانون الضريبي و القانون الجمركي .
- ضرورة مرونة القوانين الإستثمارية بما يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر .
- إصلاح النظام المالي و المصرفي مع ضرورة تبني الشراكة المالية قصد تفعيل البورصة و تنمية نشاط المؤسسات المالية .
- تطوير قطاع الإعلام الإقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان الإقتصادية.
- الحفاظ على البيئة حيث أن نمو إقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية.
- يتضح مما سبق أن نجاح إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يتطلب تحضير محيط إقتصادي واسع يشمل جميع المجالات ذات الصلة بنشاط المؤسسة كإصلاح المنظومة النقدية و المالية و الجبائية و إصلاح القطاع المؤسساتي وفق قواعد إقتصاد السوق .

ثالثا : تأهيل التكوين

يشكل التكوين الركيزة الأساسية لعرض يد عاملة مؤهلة لذلك يجب الإهتمام بالتكوين و الإستفادة من المساعدات التقنية و المادية و المالية في إطار برامج MEDA ، و التي

- تعمل على تكوين اليد العاملة قصد تأهيلهم ، و بالتالي جلب رؤوس الأموال الأجنبية وإستقطاب الأسواق ، في هذا المجال يجب إتخاذ الإجراءات التالية :
- التركيز على الموارد البشرية باعتماد عامل التكوين المستمر و الذي يدفع المؤسسة للمنافسة و الإنتاج بالمقاييس الدولية .
 - إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة .
 - إعداد برامج واسعة للتكوين و الرسكلة الموجهة لإطارات المؤسسة ، و الذي يرقى إلى مستوى الشراكة الفعلية بين الطرفين⁽⁹⁾ .
 - تحسين التكوين وفق متطلبات السوق لتوفير يد عاملة مؤهلة .
 - الإهتمام بمراكز البحث العلمي و الجامعات و المعاهد و ذلك من خلال تسخير كافة الشروط الضرورية لترقية الخدمات المقدمة .
 - تشجيع الإستثمار في مجال البحث و التطوير .
 - إحداث مراكز فنية و تأهيل مخابر التحليل .
 - تكوين أخصائيين في الجودة لتمكين المؤسسات الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية . ISO
 - الإهتمام بالمعرفة و العنصر البشري الذي أصبح أهم عنصر لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة .
 - إستخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم عملية صنع القرار ، و البحوث و التطوير ، و تصميم و تطوير المنتجات .
 - تدعيم البحث و الإستغلال الأفضل لسياسات البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي قصد تحسين القدرة الصناعية .
 - ضرورة التعاون مع الشركاء الأوروبيين من خلال إسهامهم في برامج التكوين و الرسكلة الموجهة لعمال المؤسسة في سياق تعزيز دورهم كشركاء ماليين و فنيين للمؤسسة .

9- قصاب سعيدة ، مرجع سابق .

رابعاً : الإجراءات المرافقة

في ظل إتفاق الشراكة الأورو جزائري يستوجب على المؤسسات الجزائرية تطوير قدراتها والتكيف مع التحولات التي سيولدها إتفاق الشراكة ، اذلك تحتاج هذه المؤسسات إلى مرافقة من طرف السلطات العمومية لمساعدتها في تحمل الصدمة و مواجهة تحديات منطقة التبادل الحر . في هذا المجال يجب إتخاذ الإجراءات التالية :

- محاربة الفساد الإداري في جميع أشكاله خاصة الرشوة و المحسوبية.
- ضرورة محاربة البيروقراطية من خلال تبسيط و تحديث الإجراءات الإدارية.
- زيادة مردودية النظام الضريبي لتعويض الإنخفاض في الحصيلة الضريبية نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية⁽¹⁰⁾ من الإيرادات الجبائية و التي ستخفض تدريجياً ابتداء من سنة 2006 إلى غاية 2017 .

- الإستقرار السياسي و الأمني ، و الذي يعتبر عاملاً هاماً في عملية الشراكة .
- وضوح و شفافية القوانين و السياسات الإقتصادية مع إستقرارها.
- تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الإستثمار الأجنبي المباشر و قطاع الخدمات .
- تحديد سياسات و إستراتيجيات واضحة تتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر، ووضعه ضمن المهام الرئيسية للحكومة ، و تشجيعه بمختلف الوسائل ، و توجيهه إلى خدمة تنافسية الإقتصاد الوطني⁽¹¹⁾ .

- تشجيع الشراكة مع المؤسسات الأوروبية و الإستفادة من الخبرات في المجالات التسييرية و التسويقية و التكنولوجية .

- إصلاح القطاع العام و توسيع الخوصصة بما يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد.

10- تقرير دول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، الجزائر، جويلية 2005، ص 95 .

11- قاش عبد الله ، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 29، 2006، ص 23 .

- تفعيل خوصصة المؤسسات الأقل كفاءة بما في ذلك البنوك .
- تعزيز المنافسة في النظام المصرفي و إستخدام أنظمة متطورة لأسواق المال والأوراق المالية .
- تغيير الذهنيات لدى المسؤولين في جميع المجالات خاصة تلك التي تتعامل مع الأجانب .
- توفير الظروف الملائمة لتنمية الصادرات خارج المدروقات .
- تعزيز الإستقرار المالي و إنضباط الميزانية مع تبني سياسة مرنة لأسعار الصرف، لتحقيق سعر صرف يتميز بالإستقرار و القدرة الحقيقية على المنافسة⁽¹²⁾ .
- تقليص حجم المديونية الخارجية قصد كسب ثقة المتعاملين الإقتصاديين ، و جذب المستثمرين .
- إقامة شبكة أمان إجتماعية لمساعدة الفئات الإجتماعية الأكثر تضررا لإنعكاسات تحرير الأقتصاد .
- إن إتخاذ الإجراءات السابقة سيؤدي إلى :
- تفعيل مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها الخدمات .
- إعادة بناء النسيج الإقتصادي من خلال بعث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- توفير مناصب الشغل و تقليص حدة البطالة .
- التحكم في التسيير و إستيعاب التكنولوجيا المتطورة بما يسمح بالإنخراط في الأسواق الخارجية .
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية و الإندماج في الإقتصاد العالمي .
- توسيع النسيج الصناعي الوطني و المساهمة في النمو الإقتصادي و الإنضمام في المنظمة العالمية للتجارة .

12- زايري بلقاسم ، مرجع سابق ، ص74 .

الخاتمة

تعتبر الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ضرورة حتمية لتفعيل الإقتصاد الوطني بحيث يمكن تطوير تنافسية الإقتصاد من خلال الشراكة كخيار إستراتيجي لمواجهة المنافسة والإندماج في الإقتصاد الدولي . و نظرا لتفاوت مستوى الأداء بين الإقتصاد الجزائري وإقتصاد دول الإتحاد الأوروبي ، لذلك تتطلب الشراكة تأهيل المحيط الإقتصادي و الذي يشمل عدة مجالات ذات الصلة بإصلاح المنظومة النقدية ، المالية ، الجبائية ، قطاع التكوين و قطاع المؤسسات بما يتماشى مع المعايير الدولية في ظل إقتصاد السوق، مع توسيع مجال الشراكة ليشمل بالإضافة إلى المجال الصناعي، المجال المالي والتسييري. مع ضرورة إستمرار عملية التأهيل عبر الزمن ، و التي ترتكز أساسا على التجديد ، التطوير و البحث.

ويتوقف نجاح إتفاق الشراكة الأورو جزائري على قدرة الدولة على إنجاح الإصلاحات، و يتجسد ذلك في نوعية المؤسسات و الخدمات العمومية في إطار دولة القانون ، وبمشاركة المجتمع المدني في ظل الحكم الراشد . كما أن دخول إتفاق الشراكة مع أوروبا حيز التطبيق سيخضع الجزائر لمنطق الإندماج في الإقتصاد العالمي ، و الذي ستكرسه مع الإنضمام المرتقب في المنظمة العالمية للتجارة .

المراجع

- 1 - بن عزوز محمد ، الإقتصاد الجزائري بين تفعيل الإصلاحات الإقتصادية و الشراكة الأجنبية ، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة واقع و رهانات، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر، 2005.
- 2 - تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من 2004 ، الجزائر، جويلية 2005 .

- 3- زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف، 2005.
- 4- زعباط عبد الحميد ، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الإقتصاد الجزائري ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 00، جامعة الشلف ، 2004.
- 5- قصاب سعيدية ، الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003.
- 6- قلش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 29، 2006 .
- 7- كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة، العدد 08، 2005.
- 8- ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان بابنات ، دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحسين تنافسياتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر ، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي ، العدد 3 ، المدرسة العليا للتجارة، 2007 .
- 10- Lamiri Abdelhak, la mise à niveau: Enjeux et pratiques des entreprises algériennes , Revue des sciences commerciales et de gestion N 2 , ESC , Alger , 2003 .
- 11- www.mir-algeria.org, la mise à niveau des entreprises, site web de ministère de l'industrie , consulté le 13/09/2008